

محكمة التمييز الأردنية
بصفتها : **الحقوقية**
رقم القضية: ٢٠١٦/٢٣٤

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، باسم المبixin ، حابس العبد اللات، خضر مشعل

المدعى عليه: خير سليمان خير ل خير
وكيله المحامي وائل عيسى شة

الممیز ضدھم: ١. نجوى ابراهيم الصوص
وليه إسماعيل إبراهيم محمد الصوص
٢. غريب ب اسماعيل إبراهيم الصوص
٣. هيفاء عبد الرحمن محمد أبو هيثم
٤. هيثم العفيفي العفيفي
واليهم المحامي خالد العفيفي

بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٥/٩٥ بتاريخ ٢٠١٥/٦/٩ والمتضمن رد الاستئناف
شكلاً والمقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق جنوب عمان في الدعوى رقم
(٢٠١٣/٩٩١) بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ وتضمين المستأنف الرسوم ومبغ (١٢٥) ديناراً أتعاب
محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي .

وللأسباب الواردة باللائحة الدعوى طلب وكيل الممیز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار
الممیز .

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين :

١. نجوى إسماعيل إبراهيم الصوص وغريب إسماعيل إبراهيم الصوص وليهما إسماعيل إبراهيم محمد الصوص بموجب حجة الولاية رقم (٩١/٨٠٥/٧) تاريخ ٩٧/٨/١٠ الصادرة عن محكمة عمان الجنوبية الشرعية .
٢. هيفاء عبد الرحمن محمد أبو هيظ
٣. هيا عبد الرحمن محمد أبو هيظ

قد أقاموا بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١ الدعوى رقم ٢٠١٣/٩٩١ لدى محكمة صلح حقوق جنوب عمان ضد المدعى عليه خليل سليمان خليل خليل لمطالبته :

١. بمنع المعارضة في منفعة عقار مقدرة لغايات الرسوم بمبلغ (١٥٠٠) دينار.

٢. مطالبته ببدل أجر المثل عن فترة إشغال المدعى عليه للعقار موضوع الدعوى من تاريخ ٢٠١٣/١/١ وحتى صدور قرار الحكم مقدرة لغايات الرسوم بمبلغ (١٥٠٠) دينار.

وذلك كما هو وارد تفصيلاً بلائحة الدعوى.

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ فراراً هـ المتضمن منع المدعى عليه من معارضة المدعين في العقار موضوع الدعوى والواقع على قطعة الأرض رقم (٣١) حوض رقم (١) العلكرمية ، قرية خربة السوق وجاؤا من أراضي جنوب عمان وإلزامه بتسلیمه خالياً من الشواغل وإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعين مبلغ وقدره (٢٢٩٤) و (٣٨٤) فلساً وإلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف ودون الحكم بالفائدة ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماً عن شقي المطالبة.

لم يرتكب المدعى عليه بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف حقوق عمان فأصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٦/٩ الحكم رقم ٢٠١٥/١٩٠٩٥ تدقيقاً والمتضمن رد الاستئناف شكلاً وتضمين المستأنف الرسوم ومبليغ (١٢٥) ديناراً أتعاب محاماً.

لم يرتكب المستأنف بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٧ على العلم.

ودون التعرض لأسباب الطعن نجد إن المدعين قد قدرروا قيمة دعواهم بمبلغ (٣٠٠٠)
دينار كبدل أجر مثل للعقار موضوع الدعوى وبدل منفعة عقار وذلك لغايات الرسوم .

وحيث إن الخبرة التي أجرتها محكمة الصلح لتقدير بدل أجر المثل السنوي للعقار
موضوع الدعوى قد قدرت بدل أجر المثل بمبلغ (٢٧٠٠) دينار .

كما وقدرت بدل أجر المثل الذي يستحقه المدعون عن المدة المطلوب بأجر المثل عنها
بمبلغ (٣٤٤١) ديناراً و (٥٧٥) فلساً وأن حصة المدعين من هذا المبلغ هو (٢٢٩٤) ديناراً
و (٣٨٤) فلساً وعليه فيكون مجموع قيمة الدعوى بشقيها حسب تقدير الخبر بمبلغ (٦١٤١)
ديناراً و (٥٧٥) فلساً والذي اعتمده محكمة الصلح في إصدار قرارها .

وحيث إن قيمة الدعوى التي قدرتها الدعوى لغايات الرسوم وتقدير الخبر لقيمة مطالبات
المدعين تقل عن عشرة آلاف دينار .

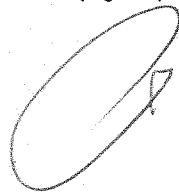
وحيث من المقرر قانوناً بمقتضى المادة (٢/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية أنه
لا يجوز الطعن تمييزاً في الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية التي
لا يزيد قيمتها المدعى به على عشرة آلاف دينار إلاّ بعد حصول الطاعن على إذن بالتمييز من
رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه وبما أن الطاعن لم يحصل على إذن المطلوب وفقاً
لأحكام المادة (٢/١٩١) سالفة الإشارة فيكون الطعن التميزي الماثل مستوجب الرد شكلاً.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التميزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرار أصدر بتاريخ ١٢ شوال سنة ١٤٣٧ الموافق ٢٠١٦/٧/١٧

برئاسة القاضي

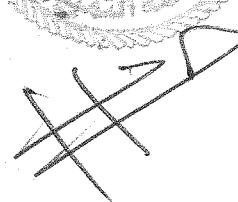
نائب الرئيس



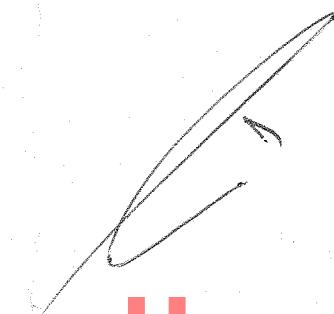
عضو و

عضو و

رئيس الديوان



دقيق / فرع



lawpedia.jo